

الاستعداد لمواجهة الطوارئ في جنوب أفريقيا: دروس مستفادة من تجربة الانتخابات في زيمبابوي

بقلم: هيرنان ديل فالي وتيرا بولتزر

التعامل مع الطوارئ حول ملامح الأزمة القائمة. فالموقف الرسمي لجنوب أفريقيا هو أنه لا توجد أزمة في زيمبابوي، لذلك فالإدارات الحكومية لا ترغب في الاعتراف بضرورة اللجوء لوضع خطط مواجهة الطارئ. كما أن توقعات «التدفق الجماعي»، حتى لو لم تكن محددة نهائياً على المستوى الرسمي من حيث الأرقام أو الإطار الزمني، تصرف الانتباه بعيداً عن الاحتمال البديل وهو وقوع «تدفق غير منظور».

توحي الأرقام الحكومية بعدم حدوث ارتفاع كبير في عبور الحدود من زيمبابوي إلى جنوب أفريقيا، قبل الانتخابات أو بعدها، وقد استغلت هذه الأرقام للإيحاء بعدم الحاجة إلى الاستعداد أو الاستجابة من جانب جنوب أفريقيا. لكن الإحصائيات تتناقض مع المقابلات التي أجريت على المنطقة الحدودية مع زيمبابوي حيث يوجد إجماع على أن عدداً كبيراً من الزيمبابويين يعبرون الحدود فعلاً بصورة غير مشروعة متجهين إلى جنوب أفريقيا. وقد لا يأخذ العبور شكلاً جماعياً، وقد لا يمر على النقاط الحدودية الرئيسية، لكنه يتم في جماعات صغيرة على طول الجزء الباقي من الحدود، ومن ثم يظل غير منظور لسلطات جنوب أفريقيا. ومن الصعب التأكد بصورة عملية من وجود مثل هذا التدفق الجماعي، ولكن نظراً لاستمرار توارد الأنباء من الحدود، ووجود مخاوف قوية حول مصداقية الإحصائيات الحكومية الخاصة بالهجرة من حيث تكوينها ومنهجها، فإن هذا السيناريو يعتبر محتملاً إلى حد كبير. وإذا كان هناك تدفق غير منظور بالفعل، فإن وجود المزيد من المهاجرين غير الشرعيين قد يولد قدراً كبيراً من الضغط على النظام الاجتماعي في جنوب أفريقيا ما لم يكن هناك دعم دولي منظم أو معونات إنسانية منظمة.

وعند تقييم الحاجة إلى رفع الاستعدادات اللازمة لمواجهة الطوارئ، من الضروري الأخذ في الحسبان بكل الخصائص الممكنة للأزمة الإنسانية المحتملة، ومنها سيناريو التدفق غير المنظور، حتى يمكن إعداد ما يلزم من ترتيبات للتعامل معها.

عقدت الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي في شهر مايو/أيار ٢٠٠٢ في سياق من العنف السياسي والأزمة الاقتصادية واشتداد نقص المواد الغذائية. ومع تدهور الأوضاع وارتفاع احتمال حدوث خروج جماعي للسكان من زيمبابوي بدأت الدول المجاورة في الإعداد للتعامل مع إمكانية التدفق الجماعي للاجئين عبر حدودها.

الصحة والأشغال العامة والتعليم حسب الحاجة. وعلى الرغم من أن العنف السياسي كان منتشرًا على نطاق واسع طوال فترة الانتخابات، وأن أزمة الغذاء كانت قد بدأت تظهر، فإن المؤسسات المختصة بالتعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا لم تشرع في إعداد خطة للتأهب للطوارئ المتوقعة حتى شجعتها على ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. فتم إنشاء لجنة الأوليات المعنية باحتمالات التدفق الجماعي للاجئين بقرار من مجلس الوزراء في مطلع فبراير/شباط ٢٠٠٢ لتسيق الاستعدادات على المستوى الوطني. وتمت دعوة المنظمات غير الحكومية العالمية والمحلية للمشاركة اعتباراً من منتصف فبراير/شباط، أي قبل الانتخابات بشهر واحد فقط. ولم تبدأ اجتماعات إعداد خطط الطوارئ على مستوى الأقاليم والبلديات إلا في أواخر فبراير/شباط.

وتم طرح خطة طوارئ محدودة وغير مكتملة في اجتماعات الأقاليم والبلديات للتخطيط للطوارئ في مرحلة متأخرة جداً، وكان ذلك في السابع والتامن من مارس/آذار، أي قبل عطلة نهاية الأسبوع المقرر عقد الانتخابات بها بيوم واحد. فما الذي أدى إلى هذا التأخر في الاستعدادات وقصورها؟

التدفق غير المنظور

أولاً، لا يوجد اتفاق بين الجهات التي تتولى

هذه هي المرة الأولى التي تواجه كانت فيها جنوب أفريقيا مثل هذا التحدي. فبعد ثلاثة أشهر من عملية التخطيط لمواجهة الطوارئ المتوقعة، وفي عشية الانتخابات لم تكف الاستعدادات القائمة إلا لتلبية احتياجات ألف شخص على مدى ثلاثة أيام، ولم تكن هناك وسيلة فعالة لتوفير مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والخيام في المخيم المعد في عجالة لاستقبال اللاجئين. فلو كان اللاجئين قد تدفقوا فعلاً بصورة جماعية، لكانت استجابة جنوب أفريقيا أقل مما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

الاستعداد لمواجهة الطوارئ في حالة انتخابات زيمبابوي

يجب النظر إلى الاستعداد لتقديم المعونات الإنسانية في حالة الطوارئ على أنه جزء أساسي من الوفاء بواجب البلد في تقديم الحماية للاجئين، ومستويات المعونة التي تتفق والمعايير الدولية. وجددير بالذكر أن الإطار القانوني للاستعداد لتدفق اللاجئين في جنوب أفريقيا مستمد من قانون اللاجئين الصادر عام ١٩٩٨، الذي يتضمن جانباً يتحدث عن استقبال طالبي اللجوء وتوفير الإعاشة لهم في حالة التدفق الجماعي (المادة ٢٥). ويعتبر عصب الهيكل المؤسسي للتعامل مع الطوارئ هو المركز الوطني لإدارة الطوارئ الذي يعمل بالتعاون مع الشرطة وقوات الدفاع و جهاز الاستخبارات الوطنية وعدد من الأجهزة الحكومية الأخرى مثل

هياكل واضحة لصناعة القرار

العامل الثاني الذي يقيد عملية التخطيط لمواجهة الطوارئ هو الافتقار إلى الهياكل الواضحة للقيادة وصناعة القرار. ففي القانون الدولي يجب على الحكومة «المستقبلية» أن تأخذ دور القيادة في مجال توفير الحماية والمساعدة في حالة تدفق اللاجئين. وفي سياق القارة الأفريقية تتمتع جنوب أفريقيا بمستوى طيب من الشروط المسبقة اللازمة لوفاء بهذا الواجب؛ فجنوب أفريقيا نفسها تنعم بالسلام، وبها هيكل رسمي وطني لإدارة الكوارث، تمت تجربته واختباره من خلال إجراءات التدخل المحلية والإقليمية (وإن لم يتم اختباره في حالة التدفق الجماعي للاجئين). لكن ما أعاق القيادة الحكومية في هذه الحالة كان الاعتبارات السياسية والافتقار إلى الوضوح بشأن الإدارة التي يجب أن تتولى رسمياً الدور القيادي، وتوزيع المسؤولية بين مستويات الحكومة المختلفة، وبروز دور العسكريين في إجراءات التعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا.

وتتسم الإجراءات الحكومية عند الاستعداد للطوارئ بغلبة الطابع السياسي دائماً، وهذا هو عين ما حدث في هذه الحالة. فقد أدى الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة للاعتراف بالأزمة التي تعتمل في زيمبابوي إلى قيام كبار المسؤولين الحكوميين بوصف الاستعدادات بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لدولة سيادية جارة لهم، وبأنها قد تؤدي إلى توتر في العلاقات الثنائية وفي مجتمع وكالات التنمية في جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية تنص على أن منح اللجوء (ومن ثم الاستعداد للطوارئ) عمل «سلمي وإنساني لا يجب اعتباره عملاً غير ودي من جانب أي دولة من الدول الأطراف»، فقد تضاربت الاعتبارات السياسية مع الضرورات اللوجستية، الأمر الذي أدى إلى إحداث فراغ واضح في القيادة السياسية اللازمة للاستعداد على نحو فعال.

وقد برز هذا الفراغ على المستوى المؤسسي في صورة الخلاف حول الإدارة الحكومية التي يجب أن تتولى قيادة المسؤولية الإجمالية عن خطة الإعداد لمواجهة الطوارئ. ونتيجة لهذا التردد على المستوى الوطني تم تفويض عملية صناعة القرار إلى مستوى الأقاليم والبلديات بدون منح الصلاحيات المناسبة لهذه المستويات. ولهذا السبب أساساً تأخرت الخطة الملموسة لمواجهة الطوارئ لمدة طويلة، واقتصرت على ما يمكن تمويله من الموارد البلدية المتاحة (ألف شخص على مدى ثلاثة أيام). وجدير بالذكر أن قانون اللاجئين في جنوب أفريقيا يسمح بقدر كبير من التقدير السياسي في الجوانب الأساسية لعملية الاستعداد للطوارئ، مثل الدور المحدد للمؤسسة القيادية والعلاقات بين الدواوين الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية.

ونتيجة لذلك، فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية والالتزام يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تعريض عملية اتخاذ القرار الفعال في الوقت المناسب للخطر، ومن هنا تحتاج جنوب أفريقيا إلى التقليل من

الاعتماد على التقدير السياسي ودعم النظم المستقلة والأطر التفصيلية.

وثمة أمر آخر متعلق بالقيادة وهو سيطرة القوات المسلحة على عملية التعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا. إذ كان الجيش هو الركيزة الأساسية لجنوب أفريقيا في سياق عمليات الإغاثة الناجحة التي وفرت المواد الغذائية لموزمبيق في عام ٢٠٠٠، كما كان استخدام الجيش في مواجهة الكوارث مسألة معتادة في ظل نظام الفصل العنصري. ونظراً لتأرجح الدور الذي تقوم به القوات المسلحة (لكونها طرفاً أساسياً في عمليات حماية اللاجئين أو ترحيلهم)، فإن مشاركتها في عملية الاستعداد لمواجهة الطوارئ يجب أن تقتصر على ما تتمتع به من مزايا نسبية وتوافر الموارد اللازمة لتلبية أدوار محددة ومحدودة في سياق الخطة التي تديرها الجهات المدنية. ويلاحظ أن الفكرة واسعة الانتشار - سواء بين مسؤولي الحكم في الأقاليم ومسؤولي قوات الدفاع - التي تقول بأن كل الزيمبابويين ليسوا إلا «انتهازيين» يستغلون ظروف الأزمة للاستحواذ على فرص العمل في جنوب أفريقيا تضاربت في هذه الحالة مع الحق المشروع في الحماية.

وهناك مسألة أخيرة مهمة أدت إلى تعقيد عملية صنع القرار في وقت مبكر وهي الافتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستعدادات الخاصة بالطوارئ. فعلى الرغم من أن تمويل التعامل مع الطوارئ وارد بنص العديد من القوانين ومتاح من مخصصات الصناديق المختلفة، فإن صرف التمويل يتوقف على الإعلان بصورة رسمية عن وقوع ظرف طارئ. ولذلك

طابور من القرويين لتوزيع الأغذية قرب شيدوبي في زيمبابوي ٢٠٠٢.





WFP/Heather Hill

فإن الإدارات الحكومية، وخصوصاً على مستوى الأقاليم والبلديات، تحجم عن الإنفاق على عملية الاستعداد ما لم تتلق تأكيداً بأنها ستسترد هذه الأموال، الأمر الذي أبطأ عملية الاستعدادات المادية الفعلية وحد من نطاقها.

التنسيق الفعال

تؤكد الكتابات السابقة حول الاستعداد لمواجهة الكوارث والتعامل معها على ضرورة التعاون السلس بين الجهات المعنية. وفي حالة جنوب أفريقيا، تتشكل العلاقات بين الجهات المعنية بميراث يجمع بين أمرين متلازمين، هما العزلة الدولية التي أدت إلى قلة الوعي والخبرة فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي وقانون اللجوء الدولي، والصراع الوطني الداخلي الذي أدى إلى بذور الدور الازدياد بين الحكومة والجهات المعنية غير الحكومية.

ونظراً لأن المنظمات غير الحكومية المحلية تفتقر عموماً إلى الخبرة الإجرائية اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية، فإن دورها في الاستعداد للطوارئ يقتصر إلى حد كبير على الملاحظة والرصد. وقد تم تنفيذ هذا الدور في مراحل التخطيط الوطنية على مستوى الأقاليم، وفي أثناء عطلة نهاية الأسبوع التي عقدت فيها الانتخابات فعلاً، وفي الأسابيع التالية على المنفذ الحدودي. واتسم الرصد بالفعالية الواضحة في المجالات التي درجت المنظمات غير الحكومية على العمل بها (مثل الدعم القانوني لطالبي اللجوء، وتقديم المعلومات إلى مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحدود، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية)، لكنه لم يتم بصورة متسقة في الجوانب المتعلقة تحديداً بالتدفق الجماعي، لعدم توافر الموارد المالية والبشرية الكافية لرصد الإجراءات الحكومية الفعلية على امتداد الحدود فيما وراء المعبر الحدودي

المنظمات غير الحكومية المحلية تفتقر عموماً إلى الخبرة الإجرائية اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية

الرئيسي المعروف باسم «بيتريدج». وقد أعربت كل المنظمات غير الحكومية التي أجريت معها مقابلات عن أنها ليس لديها الخبرة الكافية ولا الموارد أو الخطط اللازمة للاستعداد لمواجهة مثل هذه الأزمة الطارئة، ولذلك فإن الإجراءات الملموسة المعدة على سبيل الاحتياط تأخذ أساساً شكل توفير المترجمين والمتطوعين للتسجيل والتوزيع في المخيم المخطط، وكل هذه الموارد لم يستفد منها في آخر الأمر.

وترجع بعض القيود الإجرائية إلى شدة تركيز المنظمات غير الحكومية على الحقوق القانونية للاجئين. وهذا بلا شك موضوع هام، إلا أنه جزء صغير من السياق الأوسع لموقف الأزمة التي

التي لا تستطيع الحكومة تغطيتها.

ومع الأسف أن التكامل لم يتحقق بين هذه الجهود وبين خطة الإعداد لمواجهة الطوارئ التي تديرها الحكومة. حيث اعتبرت بعض الأجهزة الحكومية أن الوكالات الدولية نوع من الآليات التي لا يمكن أن تفشل، فتوقعت أنها لن تدع الموقف يتدهور فأدرجتها في التخطيط وتبادل المعلومات على أساس الاستعانة بها متى ظهرت حاجة معينة للاستفادة من خبراتها فحسب. أما من وجهة نظر هيئات المعونات الإنسانية الدولية، فإن التركيز في الغالب يقع على مواقف الأزمات حيث تكون الدولة ضعيفة بصورة استثنائية، أو في موقف بالغ الضعف أو عندما تكف فعلاً عن مباشرة وظائفها تماماً. وحيث أن هذه السمات لا تنطبق مطلقاً على جنوب أفريقيا فإن معظم المنظمات الدولية ترى من الصعب عليها أن تبرر للجهات المانحة الحاجة إلى إنفاق الموارد للتدخل في هذه الحالة.

توصيات

تصف تقارير الوكالات الدولية الحالة المرعبة للأزمة المرتقبة ومدى قسوتها في منطقة جنوبي القارة الأفريقية. وتشير التقديرات على أرض الواقع إلى أن حوالي ١٢.٨ مليون شخص في المنطقة معرضون للمجاعة، وأن حوالي نصف

يجب التعامل معها من خلال الإعداد لمواجهة الطوارئ. ولا يعني ذلك أن الدعوة المتخصصة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية يجب أن تنوع من أنشطتها وزوايا الرؤية التي تتبناها، ولكنه يعني أن كل من يعنيه الأمر يجب أن يعملوا على إشراك المنظمات غير الحكومية في شبكة الاستعداد للطوارئ، على أن يتم اختيار هذه المنظمات من المنظمات المتميزة بقدر أكبر من الخبرات والقدرات الموجهة نحو الخدمات وتحقيق الرقابة.

وكان الدور الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية المعنية بالمعونات الإنسانية (المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة أغيثوا الأطفال بالملكة المتحدة ومنظمة أوكسفام واللجنة الدولية للصليب الأحمر المنظمة اليسوعية لخدمة اللاجئين) هو نقل خبرات التعامل مع الطوارئ إلى الجهات المعنية في جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى إعارة الخبراء وتقديم المواد المعلوماتية، خصصت العديد من الوكالات الدولية بعض الموارد المحدودة ضماناً لتوفير إمدادات الطوارئ، إلا أن الجهات الدولية العاملة في حقل المعونات الإنسانية أوضحت أنها ترى إسهامها في هذا الصدد على أنه دعم إضافي فحسب في المناطق

القارة الأفريقية. وتلقي حالة جنوب أفريقيا الضوء على ضرورة دعم مناهج تقييم المخاطر من خلال المشاركة والتكامل في عملية جمع المعلومات، ومراجعة إجراءات صناعة القرارات الخاصة بالطوارئ، وتيسير التسلسل القيادي وتحديد النماذج المالية للاستعداد التمويلي، ووضع نظام اتصالات منتظم بين جميع الجهات المعنية (الحكومية وغير الحكومية) والعمل على تقوية روح التآلف والثقة والتعاون السلس.

وحيث أن جنوب أفريقيا شريك رئيسي في المنطقة، فإن الميزات النسبية التي تتمتع بها يجب استغلالها للإعداد للاستجابة الفعالة للأزمة الحالية في جنوبي القارة الأفريقية. فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للتعامل مع الأزمة في زيمبابوي، من إرسال شحنات الحبوب إلى التحركات الدبلوماسية، فمن الواضح أن القطاع الأكبر من السكان لا يزال عرضة لانتشار الجوع وسوء التغذية؛ ومن ثم، فإن عدم وجود خطة للتعامل مع النزوح الطارئ الناجم عن المجاعة المحتملة يعد عيباً خطيراً. فيجب

الاستفادة من هذه الدروس لوضع أسلوب متكامل للتعامل مع احتمالات الأزمة استناداً إلى استراتيجية مشتركة بين حكومة جنوب أفريقيا والجهات الدولية والمجتمع المدني.

هيرنان دي فالي وتيرا بولتزر ببرنامج بحوث اللاجئيين بجامعة ويتوترساند
www.wits.ac.za/rpp
البريد الإلكتروني: witsrpp@co.za

نشرة الاستعداد للطوارئ التي يصدرها برنامج بحوث اللاجئيين بجامعة ويتوترساند تربط بين المنظمات العاملة في مواجهة الطوارئ في جنوبي القاري الأفريقية. للاشتراك في النشرة يرجى مخاطبة العنوان التالي بالبريد الإلكتروني: witsrpp@mweb.co.za مع كتابة عبارة «Subscribe Zimbabwe newsletter» في خانة الموضوع.

هذه المقالة ملخص لتقرير طويل موجود على الموقع التالي على الإنترنت:
www.wits.ac.za/rpp/emergency_preparedness.zim.pdf
يشكر المؤلفان الاتحاد الوطني لشؤون اللاجئيين ومؤسسة حقوق الإنسان ومؤسسة فورد على الدعم الذي قدموه لهما. ويلاحظ أن كل الآراء المعبر عنها في هذه المقالة تخص كاتبها فقط.

١ على الرغم من أن جنوب أفريقيا محاطة بدول تدور فيها صراعات منذ عدة عقود، وكان نظام الفصل العنصري طرفاً هاماً في الكثير منها، فقد حدث تدفق جماعي للاجئين مرة واحدة فقط إلى أراضي جنوب أفريقيا في التاريخ الحديث، لكن هذا التدفق للموزامبيقيين في الثمانينيات من القرن العشرين لم يتم التعامل معه وفقاً للمعايير الدولية من جانب حكومة الفصل العنصري. الأمر الذي جعل مهمة استقبال ٢٠٠ ألف لاجئ تقع على عاتق الحكومات المحلية في جازانكولو ولبيوا. ولكن في واقع الحال أن الأزمة التي تعتمل في زيمبابوي الآن هي أول مرة تواجه فيها مؤسسات جنوب أفريقيا ضرورة الإعداد للاجئين ومد يد العون لهم.

٢ في الواقع أن الحدود شديدة المسامية، وهناك ما يجعلنا نميل للاعتقاد بأن إحصائيات الهجرة التي لا تتغير ربما تعبر عن القدرة المحدودة لقوات الدفاع الوطني بجنوب أفريقيا أكثر من التدفقات التي تتسبب عبر الحدود.

من حيث الاستعداد لمواجهة الطوارئ. وجدير بالذكر أن جنوب أفريقيا تتمتع بإمكانات كبيرة تؤهلها لأن تتخذ مكانة رائدة في التعامل مع الطوارئ على مستوى راق في هذا المنطقة من القارة الأفريقية. ويجب على الجهات المانحة دعم الوكالات الدولية التي تعمل لبناء هذا النظام، بالإضافة إلى حكومة جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية المحلية المشاركة في هياكل الاستعداد لمواجهة الطوارئ.

أما مفوضية شؤون اللاجئين فمن خلال قسم الاستعداد لمواجهة الطوارئ والتعامل معها، فعليها أن تتخذ مبادرة لتوفير أدوات الإدارة العملية والتدريب على إدارة الأزمات للمنظمات غير الحكومية المحلية المهتمة بهذا الأمر، إلى جانب المساعدات المالية اللازمة لإجراء

هناك احتياجات أساسية متعلقة ببناء القدرات عند حكومة جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية

التدريب وتنمية المهارات بشكل مكثف، مع التركيز بشكل قوي على الميزات النسبية للمنظمات النوعية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدات داخل زيمبابوي، يجب أن تواصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العمل في جنوب أفريقيا لوضع ترتيبات المشاركة مع المنظمات المحلية غير الحكومية التي تعمل قرب الحدود الزيمبابوية ضمناً لوجود ترتيبات احتياطية يمكن الالتجاء إليها في سويقات قليلة للتعامل مع الطوارئ الوشيكة والفعالية.

كما يجب تحديد المنظمات المحلية غير الحكومية التي تتولى توفير الخدمات (المياه والصرف الصحي ورعاية الأطفال والتعليم وتوزيع المواد الغذائية وبناء مقار اللجوء) التي قد لا تكون لديها خبرة في التعامل مع الطوارئ، ولكن لديها مهارات فنية يمكن الاستعانة بها لخدمة هذا الغرض، ويجب توفير التدريب الخاص بالتعامل مع الطوارئ لهذه المنظمات، وإدخالها في حقل الاتصال والتعاون مع هياكل الاستعداد للطوارئ.

وأخيراً يجب تبادل المعلومات على المستوى الإقليمي مع الوكالات الأخرى في حقل التنمية في جنوبي القارة الأفريقية، ومع البلدان المانحة بصورة مستمرة، مع وضع استراتيجية منسقة للتعامل مع الطوارئ. ومن الضروري إدراج النماذج والمبادئ الإقليمية والدولية للمشاركة في تحمل الأعباء في هذه الاستراتيجية.

إلى الأمام

إن إدراج الدروس المستفادة من انتخابات زيمبابوي ٢٠٠٢ يمكن أن يفسح مجالاً جديداً للاستعداد للطوارئ ومنع الصراعات في جنوبي

السكان المعرضين للخطر يعيشون في زيمبابوي. وفي هذا السياق، من المؤسف ومن المتناقض أن تتقطع عملية الاستعداد في جنوب أفريقيا لبيعة أسابيع بعد الانتخابات على أساس أن «شيئاً لم يحدث».

ولذلك يجب على الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية تركيز الجهد على جمع مزيد من المعلومات عن تدفق اللاجئين بصورة غير شرعية عبر الحدود، وذلك استكمالاً للإحصائيات الرسمية للتعرف على ما إذا كان هناك نزوح كبير ناجم عن المجاعة باتجاه جنوب أفريقيا. كما يجب على قوات دفاع جنوب أفريقيا أن تسهم في هذه الجهود بالكشف عن إحصائياتها الرسمية للمساعدة على رصد حركة عبور الحدود مع اشتداد آثار المجاعة. كما يجب

دراسة احتمال التدفق غير المنظور دراسة جادة، وإجراء ما يلزم من بحوث للتأكد من هذا الاحتمال وإعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة. وفي هذا السياق يجب إعادة النظر في سياسة استمرار ترحيل «المهاجرين غير الشرعيين» من أبناء زيمبابوي، وفي الوقت نفسه إعداد الترتيبات اللازمة للطوارئ تحسباً لوضع طارئ ناجم عن المجاعة إلى حد كبير. وعلى الرغم من عدم حدوث تدفق جماعي، فمن الضروري أن يتمتع الأفراد بالحماية والمساعدة على أساس احتياجهم إليها، وبصرف النظر عن حجم التدفق الفعلي.

وفيما يتعلق بتحسين القيادة والتنسيق والقدرات اللازمة للتعامل مع الطوارئ، يجب أن يكون هناك مزيد من الاتصالات المنتظمة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن الاستعداد لمواجهة الكوارث، وذلك لرفع مستوى التفاهم المتبادل بينها. وقد تم تمرير مشروع قانون جديد لإدارة الكوارث بعد انتخابات زيمبابوي، الأمر الذي يعتبر فرصة سانحة لوضع إطار وطني عملي لإدارة الكوارث يؤدي إلى تعزيز التقسيم الواضح للمسؤوليات بين المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية، تجنباً للتصلب من المسؤوليات، كما يؤكد على الحاجة إلى وجود الخبرة في مجال المساعدات الإنسانية لدى الأفراد المكلفين بمسؤولية التعامل مع الطوارئ في كل إدارة من الإدارات. ويجب أن يقوم المجتمع المدني بدور نشط في وضع التوصيات لإدراجها في هذا الإطار الوليد.

وعلى الجهات الدولية المانحة أن تعترف بأنه على الرغم من وجود اقتصاد متقدم نسبياً وبنية أساسية حكومية متطورة نسبياً فهناك احتياجات أساسية متعلقة ببناء القدرات عند حكومة جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية